

البحوث والدراسات

سياسات التنمية في الهند في الفترة (2009-2021)

د. فردوس محمد ابراهيم
مساعد خبير اقتصادي
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الملخص:

تعد التجربة الهندية واحدة من أهم التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة، وذلك لما حققته الهند من طفرات تنموية يمكن أن تستفيد منها الدول النامية كي تنهض اقتصادياً، فقد وضعت الهند العديد من الخطط والسياسات التنموية في مختلف القطاعات، ونتيجة لهذه السياسات استطاعت أن تحقق قفزات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخطط والسياسات التنموية للهند، وذلك للوقوف على ما حققته هذه الدولة في بعض القطاعات، والعوامل التي أتاحت لها فرصة الوصول إلى هذه المكانة، وقد اعتمدت الدراسة على اقتراب الاقتصاد السياسي، وذلك باعتباره الاقتراب الأكثر ملائمة لدراسة ورصد وتحليل التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من النهوض الاقتصادي الكبير الذي حققته الهند إلا أنها ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تمثل حجر عثرة أمام الصعود الهندي، وتحد من قدرة الدولة على المضي قدماً في خطط التنمية وإحراز تقدم ملموس على صعيد التنمية بمختلف جوانبها.

وتحاول هذه الدراسة على مدى ثلاثة أجزاء، بخلاف المقدمة والخاتمة، تناول خطط التنمية في الهند، وتوضيح أهم السياسات التنموية في قطاعي الاستثمار الأجنبي والصناعة التي اتبعتها الهند منذ عام 2009 حتى عام 2021.

الكلمات المفتاحية:

التنمية- الهند- الاستثمار الأجنبي المباشر - صناعة البرمجيات.

Abstract:

The Indian experience is one of the most important developmental experiences worthy of attention and study, due to what India has achieved in terms of developmental leaps from which developing countries, can benefit from it in order to rise economically. India has developed many development policies and plans in various sectors, and as a result of these policies, it was able to make huge leaps in the field of economic development, and then this study aims to identify the development policies and plans of India, in order to find out what this country has achieved in some sectors, and the factors which gave this state the opportunity to reach this position, The study relied on the approach of political economy, as it is the most appropriate approach for studying, monitoring and analyzing the interactions and mutual influences between what is economic and what is political. the study concluded that despite India's great economic advancement, it still faces many challenges Which represents a stumbling block to the rise of India, and limits the state's ability to move forward with development plans and make tangible progress in terms of development in its various aspects.

This study consists of three parts, other than the introduction and conclusion, in which it reviews the Indian development plans, and clarifies the most important development policies In the foreign investment and industry sectors pursued by India from 2009 to 2021.

key words:

Development - India - Foreign Direct Investment - Software Industry.

مقدمة:

استطاعت الهند أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية، وأن تصبح قوة اقتصادية عالمية خلال السنوات العشر الماضية، وقد لعبت الدولة دوراً كبيراً ومحورياً فيما وصلت إليه الهند من معدلات نمو مرتفعة، حيث وضعت العديد من الخطط والسياسات التي أهلتها لتصبح واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، ومن ثم فإن تجربة الهند، كدولة نامية، تزخر بالعديد من الخبرات والدروس المستفادة في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن الاستفادة منها، الأمر الذي يجعلها نموذجاً متموياً جيداً يستحق الدراسة.

وعلى الرغم من وجود بعض التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الهندي، والتي انعكست في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مؤشرات سوق الأوراق المالية، وقلة تحويلات واحتياطات النقد الأجنبي، إلا أن الهند استطاعت بعد حوالي أكثر من عقد من حدوث هذه الأزمة أن تتبوأ مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وليس أدل على ذلك من وصول معدل نمو الاقتصاد الهندي في عام 2021 إلى 8,7% وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي (-Asian Development Bank Out-look, 2022)، كما جاءت الهند كسادس أكبر اقتصاد في العالم في عام 2021 بناتج محلي إجمالي بلغ 3,173 تريليون دولار (World Development Indicators database, World Bank, 2022, p.1)، كما شهدت القطاعات الاقتصادية بالهند تطوراً ملحوظاً، فقد نما القطاع الصناعي وتعززت قدراته التنافسية، وتميزت الهند بالنمو الهائل لبعض الصناعات مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات والتي شكلت 7,4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (IBEF. Ministry of Commerce and Industry)، وصناعة الأدوية (حديفة، 2015، ص 132).

وقد اعتمد الصعود الاقتصادي للهند على نموذج تنموي مختلف إلى حد كبير عن نموذج التنمية الذي تبنته دول شرق آسيا، حيث مثل قطاع الخدمات الهندي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وليس القطاع الصناعي والذي اعتمدت عليه التجارب التنموية لدول شرق آسيا، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على لعب هذا الدور نتيجة للتدابير الداخلية وعجز البنية التحتية للنقل ونقص الكهرباء (لطفى، 2023، ص ص 248-249)، كما تبنت الدولة استراتيجية تقوم على توسيع الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية لإعادة بناء الطلب على المدى المتوسط، فضلاً عن تنفيذ تدابير جانب العرض لإعداد الاقتصاد

لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، الأمر الذي مكنها من تحقيق نمو في قطاعات اقتصادية مهمة مثل الزراعة والقطاعات المرتبطة بها والخدمات والصناعة (فهمي، 2023).

أولاً : إشكالية الدراسة

على الرغم من تأثير الاقتصاد الهندي بالأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مؤشرات سوق الأوراق المالية، وقلة تحويلات واحتياطات النقد الأجنبي، إلا أنها استطاعت بعد فترة من حدوث هذه الأزمة، وضع العديد من الخطط والسياسات التي ساهمت في دفع عملية التنمية بالهند.

ومن هنا يثور السؤال البحثي الرئيسي للدراسة:

ما هي الخطط والسياسات الأكثر إسهاماً في دفع عملية التنمية بالهند في الفترة (2009-2021)؟

الأسئلة الفرعية

تحاول الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي أهداف الخطط التنموية التي اتبعتها الهند في الفترة (2009-2021)؟
- ما هي السياسات التي اتبعتها الهند في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2009-2021)؟
- ما هي ملامح السياسة الصناعية التي اتبعتها الهند في الفترة (2009-2021)، وأبرز الصناعات التي تميزت بها؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في طبيعة المجال البحثي في حد ذاته، والمتمثل في الدراسات الآسيوية، هذا المجال المعرفي الثري والمتجدد باستمرار، مما يسمح للباحث بتوسيع مجالاته المعرفية ويفتح آفاقاً بحثية واسعة بطرح إشكالات جديدة، كما تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها محاولة متواضعة لمعرفة عوامل نجاح تجربة التنمية الهندية، بما يسمح بإمكانية الاستفادة منها في تجارب الدول النام.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخطط والسياسات التي ساهمت في دفع عملية التنمية لإحدى دول جنوب شرق آسيا، وهي دولة الهند في الفترة (2009-2021)، وذلك للوقوف على ما حققته هذه الدولة في بعض القطاعات، والعوامل التي أتاحت لها فرصة الوصول إلى هذه المكانة الاقتصادية في العالم، وذلك للاستفادة من تجربة هذه الدولة.

رابعاً منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على اقترب الاقتصاد السياسي وهو أحد الاقتربات الرئيسية في التحليل السياسي والاقتصادي المقارن في الوقت الراهن، ويعني تحليل المجتمع في إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية، ويقوم هذا الاقترب على المقولات التالية (فريدين، 2020، ص ص 5-9):

- وجود حالة من التشابك والارتباط بين علمي السياسة والاقتصاد، حيث يركز هذا الاقترب على دراسة أثر السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة على الحياة الاقتصادية.
- هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الاقتصاد والحكومة في عدد من الموضوعات الهامة مثل السياسة الضريبية والرفاهية الاجتماعية وغيرها من الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تقوم بحمايتها وتنظيمها وتوجيه العملية الاقتصادية في إطارها.
- هناك العديد من القوى السياسية مثل الناخبين ومجموعات المصالح يؤثرون تأثيراً قوياً على السياسات الاقتصادية للحكومة.

ولتطبيق هذا الاقترب على الدراسة، يمكن القول أن الدراسة اعتمدت على السياسات التي وضعتها الحكومة الهندية في الفترة (2009-2021) في قطاعي الاستثمار والصناعة لمعرفة مدى تأثيرها على الاقتصاد الهندي، ففي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت الدراسة على السياسات والمبادرات الحكومية التي أطلقتها الحكومة في هذا المجال لمعرفة مدى التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للهند، وفي مجال الصناعة، سلطت الدراسة الضوء على السياسة الصناعية وأبرز الصناعات التي تميزت بها والتطور في حجم هذه الصناعات وأثر هذه السياسة على حجم الإنتاج الصناعي.

خامسا: حدود الدراسة

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2009 إلى عام 2021، وذلك لمعرفة أبرز سياسات التنمية التي اتبعتها الهند في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية في بعض القطاعات، وما ترتب على هذه السياسات من نتائج.

سادسا: محاور الدراسة:

تنقسم الدراسة الي عدة محاور ومنها :

المحور الأول: نبذة تاريخية عن فلسفة الهند الاقتصادية.

المحور الثاني: خطط التنمية بالهند (2009-2021).

المحور الثالث: السياسات الحكومية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر (2009-2021).

المحور الرابع: السياسات الصناعية للحكومة الهندية.

المحور الأول: نبذة تاريخية عن فلسفة الهند الاقتصادية

لقد كان مسار التنمية الاقتصادية في الهند في الفترة الممتدة منذ ما بعد الاستقلال إلى حدود التسعينيات، يعتمد بشكل أساسي على مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، حيث فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، ولكن في نفس الوقت ضمنت تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية (أوستريفيشيوس وبوزمان، 2009، ص 33)، ولكن الثغرة الأساسية في هذا النموذج التنموي هي أنه لم يكن مُصمماً على أساس التصدير للأسواق الخارجية، بينما ركز على السوق الداخلية الهندية والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات، فانصبت بؤرة تركيزه على تحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية للصناعة الهندية، وهو ما أدى إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

ولم يستطع هذا المسار التنموي إحداث أي تنمية حقيقية للبلاد، بل على العكس من ذلك كانت نتائجه عكسية تماماً، ففي عام 1991 تعرضت الهند لأزمة اقتصادية حادة، وعانت من عجز مالي كبير وعجز في الحساب الجاري، وارتفاع في التزامات خدمة الديون وارتفاع التضخم الذي تجاوز 17 %، وانهارت الموارد المالية للحكومة (Ghosh,2006,p.413)

(، وأصبح 330 مليون نسمة، أو اثنان من كل خمسة هنود يعيشون تحت خط الفقر (ميريديث، 2009، ص 55) ، وتزامن ذلك مع عودة نحو 200 ألف عامل هندي بدول الخليج بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية، ووقف المشاريع الهندية بالعراق، فضلاً عن وقف المعاملات التجارية مع منطقة الخليج والغرب، وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم أزمة السيولة في النقد الأجنبي. (Gupta,1995,p.7)

وأمام حدة الأزمة الاقتصادية لم تجد القيادة السياسية آنذاك خياراً أمامها سوى تكييف دور الدولة في المجتمع وتبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي للخروج من تلك الأزمة، وسعت الحكومة الهندية إلى التقليل من تخوفات بعض قطاعات المجتمع الهندي من سياسة الإصلاح الاقتصادي، وذلك بالتأكيد على المزايا التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الهندي من تطبيق هذه السياسة، وأن إعادة تكييف دور الدولة في المجتمع لا يعني إلغائه أو انتهاؤه بل ترشيده وتحسين نوعيته (Jalan,1991,pp.69-80).

ومنذ ذلك الحين اعتمدت السياسة الاقتصادية للهند على اقتصاد السوق الحر وتوسيع دور الاستثمار الخاص والأجنبي، واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تبرهن ذلك، وأبرزها: فتح جميع المصارف وخطوط الطيران وصناعات النفط المملوكة للدولة أمام المستثمرين، وإلغاء العديد من أحكام التراخيص التي تنظم التجارة والصناعة في الهند، مما يساهم في التخلص من الروتين والفساد، بالإضافة إلى السماح بإقامة اتحاد شركات استثمار بالوحدات وهيئات الاستثمار لشراء حصص في الشركات الهندية عن طريق سوق أسهم مومباي، فضلاً عن خفض الضرائب على الدخل من 56% إلى 40% وقد حدثت بعض التغييرات المؤسسية الهامة، ففي عام 1994 بدأت الحكومة بالتخلص التدريجي من استخدام أذون الخزانة المخصصة، كما اكتسب البنك الاحتياطي الهندي بعض الاستقلالية، حيث لم يعد سعر الصرف يخضع لرقابة وزارة المالية، وفي موازاة ذلك كانت هناك إصلاحات متواضعة في النظام المصرفي، وشملت هذه الإصلاحات إزالة الحد الأقصى لسعر الفائدة (Ghosh,2006,p.413).

وقد ترتب على هذه الإجراءات عدة نتائج إيجابية، فمع بدايات 1993 بدأ الاقتصاد الهندي يتعافى بشكل جيد، حتى أنه استطاع أن يتجنب الأزمة الآسيوية في عام 1998-1999، وخلال الفترة 1993-2000 حصلت الهند على معدل نمو سنوي وصل إلى أكثر

من 6 %، ونما الاقتصاد الهندي بأسرع مما كان عليه على مدى عقود حيث انخفض حجم التضخم وحجم الدين العام وتم استرداد احتياطي الصرف الأجنبي، وتجنبت الهند الأزمة (pp. 395-396) (Cerra, Saxena, 2002).

وبهذا فقد دفعت الأزمة الاقتصادية الهند إلى تغيير سياستها الاقتصادية التي تعتمد على التدخل الكامل للدولة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية إلى سياسة تقوم على تحرير الاقتصاد والانفتاح نحو العالم والاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

المحور الثاني خطط التنمية في الهند (2009-2021)

أولت الهند اهتماماً كبيراً بالتخطيط منذ حصولها على الاستقلال عام 1947، حيث قامت الحكومة بتطبيق خطط شاملة لإنشاء اقتصاد صناعي هندي، وقد استمرت عملية التخطيط لفترة طويلة وحظيت في معظم الأحيان بإجماع قومي عريض (الحفناوي، 2003، ص 443)، وقد كانت الخطتان الحادية عشرة والثانية عشرة هي أبرز الخطط الخمسية التي وضعتها الهند في فترة الدراسة وركزت إحداها على قطاع التصنيع واعتبرته محركاً أساسياً للنمو، وفيما يلي سيتم توضيح أهم ملامح وأهداف هذه الخطط:

- الخطة الخمسية الحادية عشرة (2007-2012)

اعتمدت الهند في هذه الخطة على استراتيجية تنموية تسمى «النمو الشامل» كمحور أساسي لهذه الخطة، وتركز هذه الاستراتيجية ليس فقط على توزيع المكاسب الاقتصادية، ولكن أيضاً على التمكين وضمان المشاركة الكاملة للمواطنين في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال الاهتمام بالخدمات المقدمة للفقراء والمهمشين والفئات المحرومة في المجتمع، وكذلك تعزيز الاستثمارات الأجنبية، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى ربط النمو بجودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وبذلك يُنظر إليها على أنها الوسيلة الوحيدة المؤكدة لتصحيح الاختلالات الإقليمية المتأصلة بعمق في البلاد (Ti- 3872, p. 2007, lak)، وقد منحت الخطة منظمات المجتمع المدني (CSOs) ومؤسسات بانشياتي راج (PRIs) أدواراً رئيسية في عملية التنمية الريفية والتخفيف حدة الفقر لتحقيق هذه الاستراتيجية (Nachane, 2006, p. 3142).

- الخطة الثانية عشرة (2012 - 2017)

تسعى هذه الخطة إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع (Gadg-) ، وقد أولت اهتماماً كبيراً بالتصنيع، واعتبرته محركاً أساسياً للنمو، ومن ثم فقد ركزت ورقة النهج الخاصة بهذه الخطة على بعض القطاعات واعتبرتها قطاعات ذات الأولوية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود والأحذية والمجوهرات والأحجار الكريمة وتجهيز الأغذية والحرف اليدوية، وذلك لما توفره هذه القطاعات من العديد من فرص العمل.

تقييم خطط التنمية في الهند

يمكن القول إن الاقتصاد الهندي قد حقق أداءً جيداً على مستوى النمو، فقد استهدفت الخطة الحادية عشرة (2007-2012) تحقيق نمو بنسبة 9%، وحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 9,3% في السنة الأولى، ولكن هذا الزخم توقف عندما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,8% عام 2008-2009. ومع ذلك، فإنه بفضل تدابير التحفيز غير الدورية، فقد انتعش الاقتصاد سريعاً ليسجل نمواً بنسبة 8% و8,6% على التوالي، خلال العامين التاليين، وهو أداء رائع بالنظر إلى أن هذه الفترة شهدت أكبر أزمة اقتصادية واجهها العالم منذ الكساد العظيم، وعلى الجانب الآخر استهدفت الخطة الثانية عشرة تحقيق معدل نمو 8,2%، ولكنها لم تحقق سوى 7%، وهو أداء ينظر إليه الخبراء على أنه أداءً جيداً لنمو الاقتصادي الهندي في هذه الفترة (Ahluwalia,2011,p.98).

ولكن على الجانب الآخر برزت العديد من نقاط الضعف في الخطط الخمسية التي وضعتها الهند في هذه الفترة، وأهمها تجاهل وضع سياسات للتغلب على التضخم وارتفاع الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 10% عام 2012، كما عانت البلاد من عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية، ناهيك عن ارتفاع معدلات الأمية خاصة في الريف الهندي، وتبدو المشكلة بالغة السوء بالنسبة للفتيات، اللاتي يعد تعليمهن أمراً حيوياً من أجل إتمام عملية التنمية، ويُذكر أنه نتيجة لفشل بعض الخطط في تحقيق أهدافها، فقد قامت الحكومة في عام 2014 بحل لجنة التخطيط الهندية واستبدالها بمركز أبحاث يُطلق عليه NITI Aayog (قاسم، 2019، ص218).

المحور الثالث السياسات الحكومية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر (2009-2021)

لم يكن لدى الهند قبل عام 1991 القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنفس قدرة بعض الدول الآسيوية الأخرى، ويرجع ذلك بالأساس إلى التصور السلبي للمستثمرين عن مناخ الاستثمار بالهند، نتيجة للسياسة الحذرة التي اتبعتها الحكومة فيما يتعلق برأس المال الأجنبي حتى عام 1991، ولكن مع انفتاح الاقتصاد الهندي في التسعينيات، رأت الحكومة أنه لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف لتذليل العقبات أمام المستثمرين (Dua&Rashid,1998,p.156)، وتمثلت أبرز هذه الإجراءات في: تخفيض التعريف الجمركية، بالإضافة إلى إلغاء قانون الممارسات التجارية الاحتكارية والقيود (MRTP Act) (Khan&Banerji,2014, p.328)، فضلاً عن إعطاء معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة موافقات واعتمادات تلقائية، بحيث لا يحتاج المستثمرون إلى أي موافقة حكومية قبل البدء في مشاريعهم الاستثمارية، وهذا لا ينفي وجود بعض الاستثمارات التي كانت تحتاج لموافقة مسبقة من الحكومة.

ومع تولي ناريندرا مودي رئاسة الوزراء أعطت حكومته اهتماماً بالغاً بسياسة الاستثمار الأجنبي، فقد سمح مجلس الوزراء الهندي بـ 49% من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الدفاع في أغسطس 2014، وفي العام التالي تم رفعه إلى 100% (Madhavan& Nithyashree,2016, p.36)، وأدخلت الحكومة بعض الإصلاحات الضريبية، التي استهدفت تسهيل عمل المستثمرين الأجانب، وذلك لتوفير نظام ضريبي يتسم بالشفافية وغير ضاغط على المستثمرين (Deva,2008, p.188).

كما أطلقت العديد من المبادرات لدعم المستثمرين الأجانب في الهند، وأبرزها؛ مبادرة «تسهيل عمل الاستثمار»، والتي تهدف إلى تحسين بيئة العمل في الهند، وتسهيل إقامة المشروعات الاستثمارية، من خلال تبسيط إجراءاتها، فضلاً عن تقديم العديد من المقترحات الحكومية لحث الشركات الوطنية والعالمية الكبرى على الاستقرار في الهند وفتح فروع لها في مختلف الولايات (Madhavan& Nithyashree,2016, pp.36-37).

وقد كانت أيضاً حملة «Make in India»، أو «اصنع في الهند»، والتي أطلقها رئيس الوزراء ناريندرا مودي في سبتمبر عام 2014، من أهم الحملات التي تشجع عمل الاستثمار الأجنبي بالهند، فقد هدفت هذه الحملة إلى وضع الهند على خريطة العالم

كمركز صناعي عالمي، والاعتراف بالاقتصاد الهندي في جميع أنحاء العالم كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن القول أن هذه الحملة كانت لها آثاراً إيجابية كبيرة على الاقتصاد الهندي، فقد ساهمت في توليد فرص العمل في 25 قطاعاً من قطاعات الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى البلاد بأكثر من 20% (Baby&Sharma,2017, p.147).

ومنذ عام 2017، أطلقت الهند العديد من الإصلاحات التي تختص بتحرير معايير الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات مثل البنية التحتية، وتجارة التجزئة، وساهمت هذه الإصلاحات في تيسير الحصول على التصاريح والموافقات الحكومية اللازمة، وبالتالي تسهيل الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

ومن ثم فإنه إذا نظرنا إلى سياسات الحكومات الهندية المتعاقبة في مجال الاستثمار الأجنبي مباشر، نجد أنها لعبت دوراً مهماً في التأثير على هذا المجال، فقد أثرت الموافقات التلقائية التي أعطتها الحكومة للمستثمرين الأجانب، وكذلك الحملات التي أطلقتها الحكومة في هذا المجال بشكل إيجابي على التدفق (Krishna & Venugopal,2003, pp.456-457)، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الهند نمواً بنسبة 20% في عام 2019 (World Investment Report 2020,p. 38).

ورغم انخفاض هذه التدفقات إلى آسيا بنسبة 5%، بسبب تداعيات فيروس كورونا، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند 51 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بـ 42 مليار دولار في العام السابق عام 2018، ثم ازدادت هذه التدفقات بشكل كبير في عام 2020، ووصلت إلى 64 مليار دولار وهو أكبر حجم للاستثمارات الأجنبية وصلت إليه الهند منذ عام 2009 (World investment report 2021)، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار دولار بالهند في الفترة (2009-2020)

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار دولار	العام
35,634	2009
27,417	2010
36,190	2011
24,196	2012
28,199	2013
34,417	2014
44,064	2015
44,481	2016
39,904	2017
42,156	2018
50,558	2019
64,062	2020

المصدر:

World investment report.(2021). Investing in sustainable recovery.p.250.

<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2021>World investment report .(2015). Reforming international investment governance.p. 227. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf

وعلى الرغم من زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند، إلا أن هذا لم ينفى أن مناخ الاستثمار الأجنبي في الهند ما زال يواجه العديد من المشكلات التي تعوق عمل المستثمرين الأجانب، يأتي على رأس هذه المشكلات: عدم توفر إمدادات كافية من الكهرباء وخاصة في المناطق الريفية، مما يمثل عائقاً أمام الشركات الناشئة التي لا يمكن أن تعمل دون الإمداد بالكهرباء، يضاف إلى ذلك مشكلة انتشار الفساد والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام الاستثمارات الأجنبية، فالشركات الناشئة يمكن أن تلجأ للاستثمار في دولة

مثل سنغافورة أو هونج كونج بسبب انخفاض معدل الفساد بهما مقارنة بالهند، فضلاً عن ارتفاع معدل الضريبة والتي تعتبر عاملاً مثبِّطاً رئيسياً لاستثمار الشركات الأجنبية في الهند (Mansi,2018,p.4).

المحور الرابع: السياسات الصناعية للحكومة الهندية

اهتمت الهند بصورة كبيرة بالقطاع الصناعي، وبذلت الحكومة جهوداً واسعة لتشكيل استراتيجية التنمية الصناعية الموجهة نحو السوق، كما عملت على تشييط وتنمية قطاعات التصنيع وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز المبادرات السياسية التي تسهل أنشطة الأعمال (Pawar,2018, p.57)، وبهدف الارتقاء بقطاع التصنيع ورفع حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام 2022، أقدمت الحكومة على إنشاء هيئة جديدة تسمى المجلس الوطني للابتكار (Nine) في عام 2012، وذلك لوضع المبادرات التي تعمل على تشجيع الابتكارات في مجال الصناعة (Mani,2011, pp.18-19)، كما أطلقت الحكومة مبادرة "Startup India" في يناير عام 2016، والتي تهدف لدعم ريادة الأعمال، وتحفيز ثقافة الشركات الناشئة (india year book, 2021,p.85).

وصحيح أن النمو الصناعي للهند انخفض بشكل حاد في عام 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث نما التصنيع بنسبة 2,40% فقط في عام 2008-2009 مقابل 8,20% في العام السابق، وشهدت الصناعات الموجهة نحو التصدير مثل الملابس والمنسوجات والهندسة انخفاضاً حاداً في الطلب على منتجاتها في الدول الغربية، إلا أن السياسات الصناعية وتدابير السياسة النقدية والمالية التي شرعت الحكومة والبنك الاحتياطي في اتخاذها منذ سبتمبر 2008، قد أحدثت تأثيراً إيجابياً واضحاً على الطلب المحلي وساهمت أيضاً في انتعاش نمو الإنتاج الصناعي بحلول يونيو 2009 (Burange & Yamini, 2011,pp.38-39)، واستمر نمو القطاع الصناعي حتى بلغ في النصف الأول من عام 2021-2022 حوالي 22,9% (Economic Survey 2021-22,p.265).

ومن المعروف أن الهند أثبتت نفسها عالمياً في عدة صناعات، أبرزها صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت من كبار رواد هذه الصناعة في العالم، كما تميزت أيضاً بالنمو الهائل لصناعة الأدوية حتى أصبح يطلق عليها صيدلية الفقراء، وهو ما

يقودنا إلى الحديث عن هذه الصناعات وأهميتها، والسياسات الحكومية الداعمة لها:

- صناعة البرمجيات

اهتمت الحكومة الهندية بصناعة البرمجيات في نهاية الثمانينيات، وذلك بهدف خلق صناعة تساهم في زيادة التصدير وخلق العديد من فرص العمل، وقد مثلت هذه الصناعة قوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصة أنها صناعة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتتميز بارتفاع إنتاجية العامل (الجصاص، 2017، ص 118)، وإدراكاً من الحكومة بأهمية هذه الصناعة، فقد قامت بتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن سياسة التحرر الاقتصادي عام 1991، وقدمت العديد من التسهيلات اللازمة لتحرير هذا القطاع، وكان أبرزها السماح باستيراد جميع المدخلات اللازمة لهذه الصناعة، بما فيها السلع الرأسمالية، دون رسوم جمركية (فريد، 1999، ص 232)، وإنشاء أماكن مخصصة لإنتاج وتصدير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات (Bajpai & Shatri, 1998.p.4)، فضلاً عن إعطاء العديد من الإعفاءات الضريبية لصناعة البرمجيات والتطوير الخارجي للخدمات.

وقد استكملت الحكومة دعمها لهذه الصناعة بإطلاق الخطة الوطنية للحكومة الإلكترونية (NeGP) في عام 2006، إلا أن هذه الخطة لم تتمكن من إحداث التأثير المطلوب وتحقيق جميع أهدافها، وقد كان هناك شعور بالحاجة إلى مزيد من الدفع لضمان تعزيز الحكومة الإلكترونية في الدولة بهدف تحقيق النمو الشامل، وعليه فقد أطلقت الحكومة برنامج الهند الرقمية "Digital India" بهدف تمكين الدولة رقمياً في مجال التكنولوجيا، وإتاحة الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً، كما وافق مجلس الوزراء الاتحادي عام 2019 على السياسة الوطنية لمنتجات البرمجيات (NPSP)، والتي تهدف لجعل الهند لاعباً عالمياً في إنتاج وتوريد منتجات برمجية مبتكرة وفعالة (Ministry of electronics & information technology).

ويمكن القول أن هذه السياسات كان لها أثر كبير على نمو صادرات صناعة البرمجيات، فعلى الرغم من تأثر هذه الصناعة سلبياً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 (Ramach- andran et al., 2016, p.10)، إلا أنها استطاعت أن تنمو بعد الأزمة بصورة كبيرة، والدليل على ذلك أن قيمة صادراتها بلغت حوالي 69 مليار دولار في عام 2012، كما بلغت قيمة الصادرات من تكنولوجيا المعلومات (IT) والخدمات المجهزة بتكنولوجيا المعلومات

(ITeS)، باستثناء صادرات الأجهزة، حوالي 150 مليار دولار عام 2020-2021، مسجلة نمواً بنسبة 2% عن العام المالي 2019-2020، كما هو موضح في الشكل رقم (1)

شكل رقم (1)



المصدر:

Government of India .Ministry of Commerce and Industry .IBEF-
<https://www.ibef.org/exports/electronic-and-computer-software-industry-in-india>

- صناعة الدواء

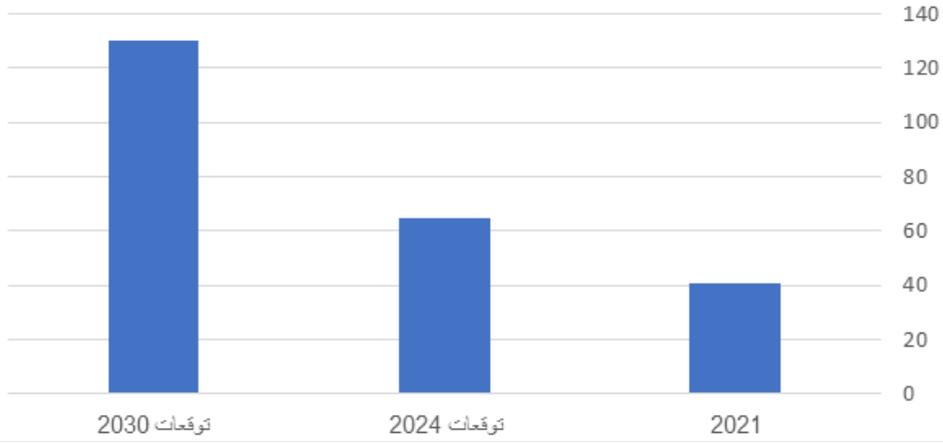
تتمتع الهند بمكانة مهمة في قطاع الأدوية العالمي، ويساهم قطاع الأدوية الهندي بنحو 2% في الناتج المحلي الإجمالي للهند وحوالي 8% من إجمالي صادرات السلع في البلاد (RBI Bulletin July, 2021,P.49)، وقد أصبحت الهند أكبر مورد لبرامج الرعاية الصحية للأمم المتحدة، كما تعد أكبر مزود للأدوية الجنسية على مستوى العالم، حيث تمثل الأدوية الجنسية الهندية 20% من الصادرات العالمية من حيث الحجم (Dhanal- akshmi,2017,p.6).

وقد شهدت الفترة من عام 1995 إلى عام 2008 أقوى أداء في صناعة الأدوية الهندية على عدة جبهات، حيث لم تقم الصناعة بتحسين أداء الإنتاج فحسب، بل تحولت إلى

مصدر للعمالات الأجنبية خلال العقد المذكور وحقت تقدماً هائلاً (Kiran&Mishra 2009,p.148)، واستمر التطور الهائل في هذه الصناعة في الفترة الأخيرة، حيث بلغ حجم مبيعات سوق تصدير الأدوية 24,4 مليار دولار، وشهد نمواً بنسبة 18,1% (على أساس سنوي) عام 2021-2020، ناهيك عن أن حجم سوق الأدوية المحلي الهندي يتسم بالضخامة، حيث قدر بنحو 41 مليار دولار عام 2021، ومن المتوقع أن ينمو إلى 65 مليار دولار بحلول عام 2024 و130 مليار دولار بحلول عام 2030، كما هو موضح بالشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

حجم سوق الأدوية الهندي عام 2021



المصدر:

RBI Bulletin July .(2021).P.51.

[https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Bulletin/PDFs/03AR_15072021B-](https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Bulletin/PDFs/03AR_15072021B-75D322EF39B4B3A83C9B918B459A759.PDF)[75D322EF39B4B3A83C9B918B459A759.PDF](https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Bulletin/PDFs/03AR_15072021B-75D322EF39B4B3A83C9B918B459A759.PDF)

ولم يأت التطور الهائل في هذا القطاع الحيوي من فراغ، بل عملت الحكومة الهندية على دعم صناعة الأدوية بصورة كبيرة، من خلال اتخاذ العديد من السياسات مثل موافقة مجلس الوزراء الهندي على تعديل سياسة الاستثمار في قطاع المستحضرات الصيدلانية، وذلك للسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 100% بموجب المسار التلقائي لتصنيع الأجهزة الطبية الخاضعة لشروط معينة (Dhanalakshmi,2017,p.7)، وإنشاء

لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات تقوم بمراجعة دورية وتسهيل حل القضايا والعقبات التي تواجهها شركات الأدوية الهندية، فضلاً عن وضع رؤية 2020 في قطاع الأدوية «Pharma Vision 2020» التي تهدف إلى جعل الهند رائدة عالمياً في تصنيع الأدوية، ناهيك عن استحداث آليات مثل إحكام الرقابة على أسعار الأدوية وإنشاء الهيئة الوطنية لتسعير الأدوية، وذلك بهدف توفير الأدوية والرقابة على أسعارها.

ويمكننا القول أن الإجراءات الحكومية الداعمة لصناعة الأدوية لم تكن وحدها هي الدافعة لها، بل إن امتلاك الهند للعديد من العوامل المشجعة لهذه الصناعة كان أيضاً له أثراً إيجابياً كبيراً عليها، وأبرز هذه العوامل؛ انخفاض تكاليف إنشاء مصانع الأدوية وانخفاض تكلفة العمالة.

خاتمة

على الرغم من أن الهند أصبحت، على المستوى الاقتصادي، قوة اقتصادية كبيرة بفضل صناعاتها الضخمة وتميزها في صناعات مختلفة مثل صناعة البرمجيات وصناعة الدواء، فضلاً عن توظيفها معظم استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم بالصورة التي تجعل منها فاعلاً اقتصادياً دولياً حقيقياً، إلا أن الاقتصاد الهندي ما زال يواجه العديد من المشكلات يأتي على رأسها؛ الأزمة غير المسبوقة في مجال الطاقة والتي برزت بشكل واضح في أكتوبر 2021 بسبب انخفاض مخزون الفحم والذي يُستخدم في أكثر من نصف محطات توليد الطاقة بالبلاد، وهو الأمر الذي ترتب عليه انقطاع الكهرباء في العديد من الولايات الهندية، مما أثر سلباً على قطاع التصنيع بأكمله (مؤرخي، 2021)، يُضاف إلى ذلك الارتفاع الهائل في معدلات البطالة بين الشباب الهنود، حيث لم تستطع الدولة توفير وظائف كافية تتناسب مع الزيادة السكانية الهائلة للهند، وهي الأزمة التي وعد رئيس الوزراء ناريندرا مودي بإعطاء الأولوية لإيجاد حلول لها، ناهيك عن انتشار الأمراض الخطيرة مثل مرض الفطر الأسود «داء الغشاء المخاطي»، والذي شكل خطر جسيم خاصة بعدما سجلت الهند في يوليو 2021 أكثر من 4300 حالة وفاة جراء الإصابة بهذا الوباء (بي بي سي نيوز، 2021)، ومن ثم فإن كل هذه المشكلات تستنزف موارد الدولة الموجهة نحو تحقيق التنمية بمختلف القطاعات.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- أوستريفيشسيوس، بيتراس، وبوزمان، جون. (2009). اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في: عاطف معتمد وآخرون، الهند...عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات.
- الجصاص، لبنى. (2017). أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا. رسالة دكتوراة. الجزائر: جامعة الحاج لخضر - باتنة.
- الحفناوي، جلال السعيد. (2003). جمهورية الهند، في: محمد السيد سليم، ورجاء إبراهيم سليم (تحرير)، الأطلس الآسيوي، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.
- الصوري، السيد علي أحمد (2019). تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية بالهند وماليزيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد: 10، عدد: 1.
- بوالو، جان جوزيف. (2011). الاقتصاد الهندي. ترجمة: صباح ممدوح كعدان. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- بي بي سي نيوز. (2021). فيروس كورونا: الهند تسجل أكثر من 4 آلاف حالة وفاة بمرض الفطر الأسود المرتبط بكوفيد، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/world-57914191>
- حديفة، وليد إبراهيم. (2015). القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة (الاقتصاد الهندي نموذجاً)، رسالة دكتوراه. جامعة دمشق. كلية العلوم السياسية.
- حزرلي، أميرة أحمد. (2018). الدور الإقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية، في: محمد الأمير أحمد ومحمد الخفافي (تحرير). الهند القوة الدولية الصاعدة .. الأبعاد والتحديات. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- فريدن، جيفري. (2020). الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية. مجلة التمويل والتنمية. متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/06/pdf/frieden.pdf>
- شارف، عبد القادر. (2017). دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي: صناعة البرمجيات نموذجاً. مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 12.

- عبد العال، عبد الرحمن (2007). قيم الثقافة الهندوسية والتنمية في الهند، في : هدى ميتكيس (تحرير). القيم الآسيوية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- فريد، نهى محمد فريد (1999). إمكانية الاستفادة من التجربة الهندية في التنمية الصناعية المصرية. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- فهمي، أسماء. (2023). هل يصبح الاقتصاد الهندي نمراً آسيوياً صاعداً؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع الالكتروني: <https://ecss.com.eg/32611>
- لطفي، وفاء. (2023). القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد: 24، المجلد: 24، عدد: 1.
- موخارجي، أرونوداي. (2021). لماذا تواجه الهند أزمة «غير مسبقة» في مصادر الطاقة قد تهدد صناعاتها؟، بي بي سي نيوز، متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/world-58822837>
- ميريديث، روبين. (2009). الفيل والتنين- صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً. ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
2. المراجع الأجنبية:

- Ahluwalia, Montek S. (2011). Prospects and policy challenges in the twelfth plan. Economic and Political Weekly.46(21).
- Baby, S. & Sharma, A. (March 2017). Determinants of foreign direct investment inflows in india. International Journal of Applied Business and Economic Research.15 (2).
- Burange, L. G. & Yamini, Shrutu. (2011). A review Of india's industrial Policy and performance, Working Paper, UDE 34/1/2011, University Of Mumbai.
- Bajpai, Nirupam & Shatri, Vanita. (1998). Soft ware industry in India: A case study. Harvard Institute of International Development .Development Discussion Paper.
- Cerra, Valerie. Saxena, Sweta Chaman. (2002). What Caused the 1991 Currency Crisis in India?, IMF Staff Papers, Palgrave Macmillan Journals on behalf of the International Monetary Fund, Vol. 49, No.

3.

- Deva, S. (2008). Foreign venture capital investment: the indian experience. *The International Lawyer*. 42 (1).
- Dhanalakshmi, C.(2017). Growth of indian pharmaceutical industry: an Overview. *International Journal of Multidisciplinary Research Hub*. 4 (12).
- Dua,P.& Rashid, A.I. (July-December 1998(. Foreign direct investment and economic activity in india. *Indian Economic Review*. Delhi: Delhi School of Economics. 33 (2).
- Gadgil, Ranjit. (2013). Review of twelfth plan proposals for urban transport .*Economic and Political Weekly*.48 (48).
- Ghosh, Arunabha. (October–December 2006). Pathways Through Financial Crisis: India, *Global Governance*, Vol. 12, No. 4, Published by: Brill.
- Gupta,Shekhar .(Mars 1995). “India Redefines its Role”, Adelphi Paper, *The International Institute for Strategic Studies*,293.
- Jalan, Binal.(1991). *India's Economic Crisis*, (Oxford :Oxford University Press).
- Khan,M.I.&Banerji, A.(2014). A study of Drivers, impact, and pattern of foreign direct investment in india. *The Journal of Developing Areas*. College of Business:Tennessee State University. 48 (4).
- Kiran, R.& Mishra, S. (November 2009). Performance of the indian pharmaceutical industry in post- TRIPS period: a firm level analysis. *International Review of Business Research Papers*.5 (6).
- Krishna, M. J& Venugopal,J.(2003).Determinants of private foreign investment in post-reform india. *Savings and Development*. Giordano Dell-Amore Foundation, 27 (4).
- Madhavan M.& Nithyashree M. (2016). Make in india - foreign direct investment and its impact on economic growth. *Internnatioanl*

- Journal of social science & Management.3.
- Mani, S. (December 2011).National manufacturing policy: making india a powerhouse?.Economic and Political Weekly. 46 (53).
 - Mansi, Meena.(2018). Analysis of foreign direct investment policy in india. Journal of Global Economics. 6 (4).
 - Mubarak, Mohammed (2016). Inclusive development and sustainable development policy in india . International Journal of Creative Research Thoughts. 4(4).
 - Mukherji, R.(November 2009). The Political Economy of Development in India. paper for conference trade and industry in Asia Pacific. South Asian Studies Program. National University of Singapore.
 - Nachane, D. M. (2006). Approach paper to the eleventh five-year plan: asceptical Note.Economic and Political Weekly. 41(29)
 - Pawar, S.S. (August 2018). Trajectory of manufacturing industry in india since post reform period. International Journal of Social Science Studies. 6 (8).
 - Rajan, Raghuram G.(2010). India: the past and its future. Asian Development Review. 23(2).
 - Ramachandran, J et al. (December 2016). Indian Software Services Industry: The Changing Landscape. Bangalore: Indian Institute of Management.
 - hgTilak, Jandhyala B.G.(2007). Inclusive growth and education: on the approach to the eleventh plan. Economic and Political Weekly. 42(38).

Websites:

- Economic Survey. (202122-). <https://www.indiabudget.gov.in/economicsurvey/doc/eschapter/echap08.pdf>
- India year book. (2021). <https://www.visionias.net/202105//india-year-book-2021-pdf-download.html>
- RBI Bulletin. (July 2021). <https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Bulletin/PD>

- Fs/03AR_15072021B75D322EF39B4B3A83C9B918B459A759.PDF
- World Investment Report .(2020).United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 222022/4/. <https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2020>.
 - World investment report.(2021). Investing in sustainable recovery. available on :
<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2021>
 - World investment report .(2015). Reforming international investment governance. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf
 - Asian Development Bank outlook Update 2022. (September 2022). GDP Growth. <https://data.adb.org/dataset/gdp-growth-asia-and-pacific-asian-development-outlook>
 - World Development Indicators database.(1 July 2022). <https://databankfiles.worldbank.org/data/download/GDP.pdf>
 - <https://www.fao.org/india/fao-in-india/india-at-a-glance/en/>
 - <https://www.meity.gov.in/national-policy-software-products-npsp-%E22019-93%80%> .
 - <https://www.ibef.org/exports/electronic-and-computer-software-industry-in-india>
 - <https://www.ibef.org/industry/information-technology-india>